

Distr.: General
3 February 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين"

بيان مقدم من المجلس الوطني النسائي لمالطة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

050215 030215 14-65918X (A)



بيان

وفقاً دأب المجلس الوطني النسائي لمالطة على إجراء دراسات متنوعة على أساس المواضيع الاثني عشر الواردة في منهاج عمل بيجين. وتشمل هذه الدراسات تحليلاً للوضع المحلي في مختلف المجالات، وتبادل الممارسات الجيدة على صعيد الاتحاد الأوروبي مع مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم مثلي أرباب العمل ونقابات العمال، وطائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية. وتُعرض المقترحات أولاً وقبل كل شيء على الحكومة. وتعد سنة ٢٠١٥ سنة هامة بالنسبة للمرأة والفتاة، إذ يحتفل منهاج عمل بيجين بمرور ٢٠ عاماً من الالتزام واتخاذ الإجراءات.

ويود المجلس الوطني النسائي لمالطة أن توضع ميزانية مراعية للمنظور الجنساني في مالطة. وتلك مهمة حكومية في مجال التخطيط والبرمجة وإعداد الميزانيات، تساهم في النهوض بالمساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة.

ويستتبع ذلك تحديد وبلورة التدخلات اللازمة لمعالجة الفجوات بين الجنسين في السياسات والخطط والميزانيات الحكومية على الصعيدين القطاعي والمحلي. كما يهدف ذلك إلى تحليل الأثر الذي تحدثه على الجنسين المختلفين سياسات زيادة الإيرادات، وتخصيص الموارد المحلية، والمساعدة الإنمائية الرسمية. وتسعى مبادرات الميزانية المستجيبة لاحتياجات الجنسين إلى خلق أطر السياسات التي تتيح التمكين وبناء القدرات وتعزيز آليات الرصد لدعم المساواة أمام المرأة.

وينص منهاج عمل بيجين على أن المنظور الجنساني يجب أن يعمم في جميع السياسات الاقتصادية. ولتعزيز استقلال وحقوق المرأة اقتصادياً، لا بد لنا من المزيد من المشاركة النسائية في سوق العمل. فرغم أن الحكومة سنت رعاية الأطفال المجانية في مالطة، هناك حاجة إلى العديد من الحوافز المالية وفرص التدريب لتشجيع المرأة على دخول سوق العمل، لأن معدل مشاركة الإناث في مالطة لا يزال أقل من متوسط الاتحاد الأوروبي. ويجب إجراء استعراض شامل لتدابير المرونة، ولا سيما في القطاع الخاص، لضمان أن تلك التدابير تهدف إلى تكييف تنظيم الوقت مع دورة حياة الفرد، بحيث يمكن استيعاب مراحل الشباب وتكوين الأسرة والشيخوخة. وهناك أيضاً مسائل إجازة الأبوة غير القابلة للتحويل، وتقييم الحوافز المالية الحالية والسابقة، والتدابير المواتية للأسرة، وبرامج التعلم مدى الحياة والتدريب على المهارات لمن يرغبون في دخول سوق العمل.

وتواجه المرأة في مجال مباشرة الأعمال الحرة عدداً من المشاكل التي تجب معالجتها، وهي تتعلق بالسن التي تبدأ فيه المرأة أعمالها التجارية، والمراكز الجامعة للخدمات المخصصة لسيدات الأعمال، فضلاً عن قانون مماثل للقانون HR5050 بشأن الملكية التجارية للمرأة. فيوصى بأن يتم

تدريب الطلاب الشباب على مباشرة الأعمال الحرة ليتعرفوا على هذا المفهوم، وبأن يتم إنشاء أداة استثمار مراعية للمنظور الجنساني.

سد الفجوة بين الجنسين في مجال العلوم والتكنولوجيا. يجب تلبية الاحتياجات التالية: تغيير الممارسة في مجال تقييمات منح البحوث؛ تشجيع المرأة الباحثة من خلال التوجيه الفردي والإرشاد والتدريب، خاصة قبل الترشح، والاستعداد للإجراء المقابلات؛ تدليل العقبات التي تحول دون وصول المرأة إلى مستويات الدكتوراه؛ ضمان وضع خطط المساواة وإنشاء الروابط بين الجامعات والمؤسسات التجارية من أجل فهم أفضل للمجالات التي يمكن التعاون فيها لتشجيع المرأة الباحثة.

ويجب التصدي للعمال غير المعلنة لأن العمل في القطاع غير الرسمي يحرم العمال من الحماية الاجتماعية ويحرم المجتمع من الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي، كما إنه يزيد من احتمال الوقوع في براثن الفقر. ويجب على الحكومة أن تضع حلولاً قانونية، تشمل أحكاماً في مجالات الضرائب، والتأمين الاجتماعي، وقانون العمل، والقانون المدني، وأن تستقي المشورة والتوصيات من أرباب العمل مع نشرها على نطاق واسع. وإن رفع مستوى الوعي، وتعزيز الحصول على المعلومات والتدريب حول واجبات أرباب العمل والعمال وحقوقهم، وخاصة في حالة وجود نظم قائمة، أمور من شأنها أن تشجع هؤلاء العمال على إضفاء الطابع النظامي على أنشطتهم.

المرأة والصحة: يجب التصدي للتحديات الديموغرافية ببناء قدرات قطاع الصحة العامة على إجراء البحوث المراعية لنوع الجنس حول الكيفية التي تؤثر بها الأمراض على المرأة. ويجب الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة بهدف تحسين كفاءة القوة العاملة في قطاع الصحة، وإدارة تفشي الأمراض الوبائية وأخطارها، والرعاية الصحية بشكل عام. فنحن بحاجة إلى رعاية صحية بأسعار معقولة وجودة عالية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة.

ويمكن أن يعالج العنف المتزلي بواسطة خطة عمل مشتركة بين الوزارات للكشف المبكر عنه والوقاية منه، عن طريق خلق تجمع أكبر من المهنيين العاملين في مجال العنف المتزلي، مع مده بالتمويل الكافي. وينبغي إنشاء تخصص مجاني للدراسات العليا للمهنيين العاملين في مجال العنف الأسري. ويجب وضع برامج كافية لقوات الشرطة بصفتها جهات فاعلة رئيسية في الحد من العنف الأسري والقضاء عليه. ومن الضروري أيضاً وضع برامج للوقاية من العنف المتزلي والتوعية به من خلال تنظيم حملات للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والفتيات الضعيفات. وهناك عناصر أخرى يجب رصدها، مثل زواج الأطفال القسري، والاتجار بالبشر، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتمثل ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث شكلاً وحشياً من العنف

القائم على أساس نوع الجنس ضد المرأة والفتاة، وانتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية. ويتم اللجوء حاليا بشكل متزايد إلى القابلات العاملات في مالطة لمساعدة نساء تعرضن لتشويه أعضائهن التناسلية. وفي هذا المشهد المتغير، ترى رابطة القابلات في مالطة أن عليها أن ترفع مستوى الوعي العام حول هذا الموضوع. وتشجع القابلات على احترام كرامة الجسد الأنثوي والامتناع عن مساندة ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية أو المشاركة فيها بأي شكل من الأشكال.

تلبية احتياجات النساء المهاجرات: يتزايد عدد المهاجرات كل عام، مما يجعل من الضروري توفير الحماية لهؤلاء النساء، من خلال مبادئ توجيهية واضحة تراعي المنظور الجنساني. ويتعين الاضطلاع بدراسات لقياس إمكانات مساهمة المهاجرات في الاقتصاد وضمان العمالة المناسب لهن، مع رصد النساء المهاجرات المستخدمات في العمالة غير المعلنة، وتدريبهن على مهارات القابلية للتوظيف إذا دعت الضرورة لذلك.

وإن المرأة عنصر قوي في تحقيق السلام والأمن، ويجب على جميع البلدان وضع خطط عمل وطنية وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، الذي يغطي ثلاثة مواضيع مترابطة هي: مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار في فض النزاعات وبناء السلام، وحماية حقوق المرأة والفتاة، والبعد الجنساني في عمليات السلام.

ولا تزال المرأة في مالطة ممثلة تمثيلا ناقصا في مجالس صنع القرار السياسي ومجالس إدارة الشركات. ويبحث المجلس الوطني النسائي للمالطة الأحزاب السياسية إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها واعتماد خطط عمل لاستقدام عدد متساو من النساء والرجال كمرشحين "للمقاعد التي يمكن الفوز بها"، وبشكل عام، لجعل السياسات الحزبية أكثر شمولاً.

وينبغي أن يكون مبدأ الاستفادة من إمكانات جميع الأفراد (والمرأة تمثل أكثر من ٥٠ في المائة منهم) في عملية صنع القرار هو أساس أي قرارات تتخذ في المستقبل القريب. والخطوة التالية التي يجب على الأحزاب السياسية اتخاذها هي اقتراح المزيد من التدابير لضمان وجود كتلة لا تقل عن ٣٠ في المائة من النساء المشاركات في مجلس النواب، لتمكينهن من الفعالية الواقعية في عملية صنع القرار في نظامنا السياسي.

ومع التكنولوجيا الجديدة وتحسين مرافق الاتصالات والتدريب الأفضل، يمكن توظيف مزيد من النساء في الأدوار الإدارية، مما سيقدم منتجات أكثر توازنا في وسائل الإعلام وسيتمكن من القضاء على الصورة النمطية للمرأة. ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في هياكل صنع القرار في المؤسسات الإعلامية. وهناك حاجة إلى تعزيز تنوع أكثر في النماذج النسائية التي تعطي الصورة الحقيقية عن مهارتهن ومساهمتهن في المجتمع. وينبغي أن تبدأ المساواة بين الجنسين في وسائل

الإعلام من سن مبكرة باستخدام نظام التعليم في المدارس، لكي يتمكن الجيل الصاعد من سماع مزيد من الأصوات النسائية من مختلف فئات المجتمع.

ولابد للمرأة أن تقوم بدور نشط في قضايا البيئة وتغير المناخ للمساهمة في تحديد الاحتياجات وإيجاد الحلول. كما إنها يمكن أن تشارك في خطة التنمية المستدامة من خلال رفع مستوى الوعي في مجال الصحة البيئية، والطاقة المتجددة، وإمكانية الحصول على الغذاء والماء. وينبغي توعية عامة الناس بضرورة الحد من استهلاك الكهرباء والتدفئة ووسائل النقل غير الكهربائية والمواد غير المعاد تدويرها. وتعد إدارة النفايات وتغليفها، بما في ذلك فضلات الطعام، من القضايا التي لها تأثير كبير على المرأة، ويجب تنفيذ تشريعات صارمة بشأنها. وسيؤثر تغير المناخ بشدة على حوض البحر الأبيض المتوسط بزيادة التقلبات والظواهر الجوية البالغة الحدة. ومن المتوقع أن يزعزع تغير المناخ استقرار الدورة الهيدرولوجية للبحر الأبيض المتوسط، الذي يعرف ضغطاً في الطلب على الموارد المائية. وتشكل الظواهر الجوية البالغة الحدة مثل موجات الحر والفيضانات مخاطر مباشرة على صحة وسلامة الناس، مع تعرض الصغار جداً، والمسنين، وذوي الإعاقة، وذوي الدخل المنخفض لتلك المخاطر بشكل خاص. وتُلقى الأضرار التي تلحق بالملوكات والبنيات التحتية بتكاليف باهظة على عاتق المجتمع والاقتصاد. وسوف تتأثر بشكل خاص القطاعات التي تعتمد كثيراً على مستويات معينة من درجات الحرارة والتساقطات، مثل قطاعات الزراعة والغابات والطاقة والسياحة. ويجب أن تشارك المرأة بنشاط في صنع القرار بشأن البيئة على جميع المستويات، لأننا بحاجة إلى دمج اهتمامات ووجهات نظر الجنسين في سياسات التنمية المستدامة وبرامجها.